

"1,5 مئوية" تقترب ولبنان ليس معزولاً الأرض "تحترق" وساسته يتراشقون

يبدو ان الصرخات التي دوت في اروقة قمة المناخ في شرم الشيخ، والكوارث العديدة من الفيضانات وموجات الجفاف وتدهور المحاصيل والحرائق التي التهمت غابات حول العالم، لم تكن كافية لدفع المؤتمرين من نحو 200 دولة الى طي الخلافات جدياً، من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه من الحياة على الكوكب

صحيح ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد جهد جهيد، ما بين 6 و20 تشرين الثاني 2022، حول انشاء صندوق لتمويل الخسائر والاضرار التي تلحق بالدول الفقيرة بسبب انبعاثات الغاز من الدول الغنية، وصف بأنه انجاز تاريخي يحقق العدالة المناخية، الا ان اجواء الانقسام ظلت طاغية، حول خفض الانبعاثات واستخدام الوقود الاحفوري والفحم، الى جانب الطموح القديم-الجديد، والمتعثر، بالسعي الى ضبط ارتفاع درجة حرارة الارض عند سقف لا يتخطى 1.5 درجة مئوية.

ربما تكون الصرخات التي صدرت عن العديد من الناشطين البيئيين والمسؤولين والخبراء بمن فيهم من لبنان، محذرة من مخاطر استمرار اهل الارض بنهجمهم القائم منذ ما بداية الثورة الصناعية قبل نحو قرنين، الا ان جزر المالديف، التي تصرخ منذ سنوات عديدة بانها تغرق، جددت التعبير عن هواجسها القديمة، ما يعني ان تقدماً مهما لم يتحقق في الطريق نحو التصدي للاحتباس الحراري، والحد من تداعياته.

ببساطة صادمة، قالت وزيرة البيئة في جزر المالديف اميناث شونا امام المؤتمر "اريد ان استمر في العيش في المالديف. اريد ان تستمر ابنتي البالغة ستين بالعيش في المالديف. نحن فقط على علو متر واحد عن مستوى البحر. كل عشر من درجة مئوية من الاحترار وكل مليمتر اضافي في مستوى البحار، يزيد التهديدات على وجودنا".

مع ذلك، فان الخلافات ظلت قائمة، بما في ذلك حول مصادر تمويل الصندوق "التاريخي"، ما قد يتطلب الاستجابة لاقتراح من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لاستضافة مؤتمر في



باريس خلال شهر، متابعة ما جرى في شرم الشيخ طوال اسبوعين في تشرين الثاني الماضي، ثم انعقد مؤتمر ثان باستضافة دولة الامارات العربية المتحدة في اواخر العام 2023.

الانبعاثات

تصدر الانبعاثات من كل دولة على ارضها من كل ما يتم تشغيله بالوقود الاحفوري، كالسيارات العاملة بالبنزين والطائرات واجهزة التدفئة وانارة المباني بالطاقة المولدة من الفحم او الغاز الطبيعي او النفط، بالاضافة الى الانبعاثات الناتجة عن ازالة الغابات.

منذ الثورة الصناعية في القرن 18، تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة من الوقود الاحفوري والنفط، التي تولد غاز ثاني اكسيد الكربون حيث ازدادت انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو وتفاقم الاحتباس الحراري لان هذه الغازات تغلق المجال الجوي وتمنع الانعكاس الحراري الصادر من الارض من انتقاله الى خارج الكوكب، ما يؤدي الى زيادة حرارة الارض نفسها 1.2 درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. وبحسب تقديرات الامم المتحدة فانها تسمح بافضل الحالات بحصر الاحترار بـ 2,4 درجة مئوية في نهاية القرن الحالي. لكن الاحترار بلغ حالياً حوالي 1,2 درجة مئوية حتى الان، مع كل ما يصاحبه من كوارث واضرار. بحسب تقديرات العلماء، فانه حتى يتم

تجنب انهيار صلاحية العيش على الارض، يتحتم ان تقتصر الزيادة العالمية على 1.5 فقط، الا ان التحدي في ذلك ان يجري خفض الانبعاثات بنسبة 45% بحلول العام 2030، ثم محاولة الوصول الى صافي انبعاثات صفر بحلول العام 2050. الا ان دول العالم منقسمة حول المال، وايضا حول من يتحمل مسؤولية اكل في كبح الانبعاثات.



ميقاتي: تراجع محتمل
14% من الناتج المحلي
الاجمالي



لبنان ليس معزولاً عن تأثيرات وظواهر التغيير المناخي، ويشاهد اللبنانيون بام العين هذه التأثيرات السلبية في مختلف نواحي حياتهم، بما في ذلك ما يتعلق بشح المياه وتراجع معدلات هطول الامطار (التقديرات للتراجع بحدود 40%) وجفاف الموارد المائية، وفيما يتعلق بالطاقة والغذاء حيث يقدر ان القطاع الزراعي سجل تراجعاً باكثر من 300 مليون دولار.

في دراسة اطلقتها وزارة البيئة، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي حول التداعيات الاقتصادية لتغير المناخ على لبنان، تشير التقديرات الى كلفة الاضرار المناخية على لبنان قد تصل الى اكثر من 80 مليار دولار بحلول العام 2024، خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة

والصحة، في حال لم تتحرك الحكومة لاتخاذ تدابير سريعة وجدية من اجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

لهذا، ربما كانت مشاركة لبنان في مؤتمرات المناخ بما فيها مؤتمر شرم الشيخ (COP27) الاخير، لكنه لا يزال، كغيره من العديد من الدول حول العالم، بعيداً عن تحقيق التزامات قمة باريس للمناخ (2015) وتحت التهديد المستمر. وقد قال رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي امام المؤتمر ان لبنان يعد من البلدان الشديدة التأثر بتأثيرات تغير المناخ، وقدرت دراسات اعدتها وزارة البيئة اللبنانية أن التغير المناخي سيسبب انخفاضاً بنسبة 14% في الناتج المحلي الاجمالي للبنان بحلول العام 2040، وانخفاضاً اكثر الى 32% بحلول العام 2080، لافتاً الى ان هذا الخطر في التغير المناخي سيضاعف من حدة المأزق والازمات الحالية، وهو امر يتطلب اتخاذ اجراءات حازمة من الجميع على المدى القصير والمستقبلي.

الا انه قال انه "رغم كل التحديات التي تواجهها، خطت الحكومة اللبنانية خطوات كبيرة في استجابتها لمكافحة التغير المناخي، كجزء من التزاماتنا الوطنية بالتعاون مع الدول الاخرى. وفي العام الفائت قدمنا مساهمتنا المحددة وطنياً (NDC)، وهي عنصر رئيسي في الالتزام العالمي للبلدان بموجب اتفاقية باريس. كما التزم لبنان من دون قيد او شرط توليد 18% من احتياجاته من الطاقة (اي التدفئة من مصادر الطاقة المتجددة في العام 2030. وفي المساهمة المحددة وطنياً المحدثة، يتراوح الحد المتوقع للانبعاثات في العام 2030 من 30% الى 20% كحد ادنى".

وذكر ميقاتي بتأثيرات التغير المناخي على لبنان من الحرائق التي التهمت مساحات شاسعة من الغابات في الاعوام الماضية، قائلاً "اننا على يقين بأنه اذا لم نكسر دورة الاحتباس الحراري، فاننا نتوقع حرائق غابات اكثر واسوأ في السنوات المقبلة. كذلك تعتبر الزراعة من اكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بتغير المناخ لانها تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في درجات

الانبعاثات الصفري

يقول موقع الامم المتحدة للمناخ ان الانتقال الى عالم صافي انبعاثاته صفر، يعتبر احد اكبر التحديات التي واجهتها البشرية، وهو لن يتحقق سوى بتحول كامل في كيفية انتاجنا واستهلاكنا وتحركنا. ويضيف ان قطاع الطاقة يعتبر مصدر حوالي ثلاثة ارباع انبعاثات غازات الدفيئة اليوم ويمثل المفتاح لتجنب اسوأ اثار تغير المناخ.

ويتابع ان استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة المستمدة من مصادر متجددة، مثل الرياح او الشمس، من شأنه ان يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون.

رغم ان انبعاثات الصين حاليا (14.1 مليار طن متري) تزيد عن ضعف انبعاثات الولايات المتحدة (5.7 مليارات طن متري)، الا انه تاريخيا، كانت الولايات المتحدة المصدر الأكبر للانبعاثات على مستوى العالم. وتشمل لائحة الدول الأكثر إصدارا للانبعاثات، الهند (3.4 مليارات طن متري) والاتحاد الاوروبي (3.3 مليارات طن متري) واندونيسيا (1.8 مليارات طن متري) وروسيا (1.6 مليار طن متري) واليابان (1.1 مليار طن متري)، بالإضافة الى البرازيل وايران والسعودية.

ولاختصار صورة الكثير من الاجواء التي سادت في شرم الشيخ اعربت لورانس توبيانا، وهي احدى مهندسات اتفاق باريس للمناخ 2015، ان المؤتمر في شرم الشيخ "ضعف واجبات الدول في تقديم التزامات جديدة أكثر طموحا". صحيح ان شكلا من الارتياح ظهر بعد اختتام المؤتمر، خاصة مع الاعلان عن صندوق التعويضات، لكن المخاوف ظلت قائمة بأن العالم ما يزال على شفير كارثة مناخية، او كما قال مسؤول اوروبي ان "العالم يراقبنا ولن يغفر لنا في حال فشلنا في تجنب الاسوأ".

غير ملائم للقاء اللوم على بعضنا"، وحث الجميع على تجاوز الانقسامات.

ومن المهم الاشارة الى ان المفاوضات التي جرت حول الصندوق وتمويله كانت تجري في اجواء من الشكوك، لان دول الشمال الغنية كانت تعهدت منذ العام 2009، بزيادة التمويل المقدم لدول الجنوب من اجل التكيف مع التغييرات المناخية بحلول العام 2020، لكنها لم تلتزم. وقد بدا هذا واضحا في تصريح للامين العام للأمم المتحدة قال فيه انه "من الواضح ان الثقة مفقودة بين دول الجنوب والشمال".

لا بد من الاشارة الى ان الصين والولايات المتحدة تصدران قائمة الدول الاعلى بانبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري في العالم خاصة من ثاني اكسيد الكربون، ولهذا فان القناعة العامة عند الخبراء تفيد بانه من دون خفض كبير من جانب هاتين الدولتين، لن تكتب لأي محاولات لمعالجة ازمة المناخ، اي نجاح. وفي هذا الاطار، قال المبعوث الاميري للمناخ جون كيري بعد لقائه نظيره الصيني جي جينهاو في شرم الشيخ، انه "يجب ان تكون الولايات المتحدة والصين قادرتين على تسريع التقدم معا، ليس فقط من اجلنا، ولكن من اجل الاجيال المقبلة".

حيث تقرر "انشاء صندوق استجابة في حال حصول خسائر واضرار".

بازاء الكوارث المتتالية من التأثيرات المناخية كالفيضانات الجارفة مثلما جرى في باكستان قبل شهر، والجفاف وتضرر المحاصيل والحرائق، فان دول الجنوب هي التي طالبت بانشاء صندوق مكرس فقط لتعويض "الخسائر والاضرار"، على اعتبار ان الدول الصناعية الكبرى والاكثر تطورا، هي التي تتمتع اولا بقدرات مالية كبيرة، وهي بغالبيتها ثانيا بين اكبر المتسببين بالاحتباس الحراري.

وربما تحسبا لأن يقع عبء الصندوق الاكبر عليها، فان القوى الغربية ومع موافقتها على مبدأ الصندوق، فانها شددت على اهمية ان يتم تمويله من جانب "قاعدة واسعة من المانحين" اي من دول تملك قدرة مالية على المساهمة، وهي اشارة الى الصين حليفة الدول النامية في هذا الملف، بالإضافة الى الدول الخليجية الغنية.

وفي تعبير عن هذا التباين والتوتر، قالت وزيرة البيئة الباكستانية شيري رحمن بينما كانت تتحدث باسم "مجموعة 77+الصين"، ان "تأخير احقاق العدالة المناخية هو انكار للعدالة"، الا ان غوتيريش اعتبر ان "الوقت



الاعلان الختامي وقرارا حول تمويل الاضرار المناخية التي تتكبدها الدول الفقيرة ينص على انشاء صندوق تعويضات. وفي الاعلان الختامي، هناك نص حول خفض الانبعاثات حيث اكد الحاجة الملحة الى خفض فوري وعميق وسريع ومستدام للانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة المسؤولة عن الاحترار المناخي. كما شدد على تأكيد هدف اتفاق باريس باحتواء ارتفاع متوسط الحرارة دون الدرجتين المئويتين بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود لحصر الاحترار بـ1,5 درجة مئوية.

كذلك دعا النص "الى تسريع الجهود نحو خفض تدريجي لاستخدام الفحم غير المتوافق بنظام التقاط الكربون والغاء الدعم غير المجدي للوقود الاحفوري، وتسريع الانتقال النظيف والعدال الى الطاقة المتجددة". بالإضافة الى ذلك، تقرر ابرام اتفاقات تمويل لمساعدة الدول النامية على مواجهة الخسائر

وهو ما دفع الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش الى الاعراب عن اسفه لعدم الوصول الى خطة "لخفض الانبعاثات بشكل جذري"، محذرا من ان "كوكبنا لا يزال في قسم الطوارئ. ونحتاج الى خفض جذري للانبعاثات الان، وهذه مسألة لم يعالجها مؤتمر المناخ هذا".

بالاجمال، اقر المؤتمر نصين رئيسيين هما

الحرارة وهطول الامطار كما تضع محدودية موارد المياه والاراضي في لبنان، الى جانب التوسع الحضري المتزايد، تحديات اضافية امام تنميتها المستقبلية في البلاد".

والان، فان الاعلان الختامي لمؤتمر شرم الشيخ، اقر فكرة خفض "السريع" لانبعاثات غازات الدفيئة من دون تحديد اهداف جديدة مقارنة بقمة العام الماضي في مدينة غلاسغو،

تحالف عالمي

تقول الامم المتحدة ان هناك تحالفا متناميا من الدول والمدن والشركات والمؤسسات بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، حيث ان اكثر من 70 دولة ، بما في ذلك اكبر الجهات المسببة للتلوث، اي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، يسعى الى تحقيق الهدف الصفري، وهو هدف يشمل حوالي 76% من الانبعاثات العالمية. كما انضمت اكثر من الف مدينة واكثر من الف مؤسسة تعليمية واكثر من 400 مؤسسة مالية الى السباق الى الصفر، وتعهدت باتخاذ اجراءات صارمة وفورية لخفض الانبعاثات العالمية الى النصف بحلول العام 2030.

خبر سار من البرازيل

افتتح مؤتمر شرم الشيخ بعد خبر اعتبره العديد من الناشطين ايجابيا، مع اعلان انتصار لولا دا سيلفا برئاسة البرازيل، وخسارة جاير بولسونارو الذي شكل عهده عبئا وخطرا على البيئة حيث سجل اعلى معدلات ازالة الغابات في منطقة غابات الامازون منذ 15 سنة، من خلال سماحه بالاستيلاء غير القانوني على الاراضي وقطع الكثير من الغابات المطيرة لاستغلالها لرعي الماشية، بهدف تصدير لحوم البقر والمنتجات الزراعية الاخرى. ويقدر ناشطون انه خلال حكومة بولسونارو، ازيلت غابات تبلغ مساحتها 50 الف كيلومتر مربع، اي نحو خمس مرات مساحة لبنان، وما يعادل مساحة سلوفاكيا.

